

تعيين المالك وكذا يجب في غلة الارض المعصوبة وان حيا يخرج  
 الاجر ويشكل بغير كمال التصرف **الثالث** قال الشيخ اذا اراد  
 التهمة يعني الشاخي ببا المالك فاعطاه تسعة او تسعة عشر لثمن  
 الباقي لان حق المسكين اما يظهر بحق المالك فهو تابع في هذا  
 يتم اذا لم يكن قد اصبح للمجوع اما اذا عبر وعرف قدر نصيب المسكين  
 فانه يقتصر على تحريمه **الرابع** الاقرب جريان الفرض في الزرع و  
 استنباطه بالسبيل لا يمنع ظن الخبيث ونحوه الفاضلان في المعبر  
 المحزوبه قال ابن الجوزي قال ويدع الحار من من المز والعب مسا  
 يأكله اهله والمارة رطبا وعبا وقال وقت الطرخي الزمان الذي  
 يصح فيه البيع **الخامس** لو تصرفت الاصول ببقاء الثمرة الى الاخر  
 فالاقرب قطع الثمرة وان تصور المسكين لانهم يتفقون ببقاء الاصول  
 فيها يعني في حيا يخرج عشرة لك او قيمته وان كان قد سبق منه ضمان  
**السادس** لو اخذ الطالم العشر ونصفه باسم الزكاة ففي الاجتهاد  
 بهار وابتداء به الاقرب عدمه ووجه باقي وان تعمق من الضمان  
 باطرح **السابع** لا يتكسر الزكاة في الغلات وان بقيت احوال قوله  
 الحسن العربي فوجوب العشر في كل حواله محقق بالاجماع **الفضل**  
**الثاني** في زكاة المتكديين ويحقق بهما شرطان انه ان يكونا

مصريين

مصريين ذنانا وادراهم حصة المعاملة ولو لوال النعام فلا زكاة  
 في السبايك وان معمول بها ولا في التبر وهو غير المتزوب من الذهب  
 والفضة ولا في الحلي بغيره كان كالذهب للمجال وحلته الى الالة  
 لصرا ومجلا ولو قرب بذلك فبده العولان والا قرب التسوط ولو  
 كان الفنز اربعد الحول لم يسقط ولو سبك المايتين حليا فصار ث  
 قيمته الي ثلثمائة وقلت بالوجوب مع الفنز قال الشيخ بتخيير بين  
 الخراج ربع العشر وقت البيع وبين الخراج خمسة دراهم قيمتها سبعة  
 ونصف وبين الخراج قيمتها ذهباً وليس له ان يدفع مكان الحنة  
 سبعة دراهم ونصف لانه سراه ويشكل بايه للين معاوضة والخراج  
 القيمة جبان عنده فاولان الشيخ حكم بايه لو تملكها مثلت فعلية قيمتها  
 وقيمة الصنعة والزيادة لكان الصنعة مع اتم معاوضة فيها اوفى  
 ولو ضرب من المتكديين وجبت ويخرج بالجماب فان علمه والآن  
 توصلا اليه بالسك او ميزان الماء ان افاد القيين والاحصاط وان سب  
 ضرب من لحمها وغيرهما استوط باوع الخالص ايضا فاعلم ان علم على  
 الضاب لخرج من جملة العشر شدة منها بحسب اوعن الخالص فيها  
 وكان علم الفسق والا حوصلا اليه بالميزان او بالسبيل ان لم يحيطه ووجوب  
 فله الضاب فلا شيء عملا ما يصل ولو اتمت العسائر والخلوة بالمعينة

آراء  
تساوي